## سياسة الجودة\*

يلتزم المدير التنفيذي بتولي مهام التأكد من أن الأنشطة تطبق على جميع المستويات في إطار احترام مبادئ الإدارة الرشيدة والشفافية والنزاهة والاستقلالية طبقاً لمتطلبات المواصفات الدولية ذات العلاقة، وكذلك بتوفير الموارد الضرورية لنشاط المركز السعودي للاعتماد (SAAC) والالتزام باتباع اللوائح والانظمة الوطنية، والمعايير الدولية بما في ذلك متطلبات المواصفة القياسية آيزو/آي إي سي 17011:2017، إضافة إلى وثائق المنظمات الدولية الآيلاك (ILAC) والاي أي اف (IAF)وكذلك المنظمات الإقليمية الآباك (APAC) والآراك (ARAC)، وبالحرص على توفير جميع الوسائل الضرورية من أجل تقديم خدمات عالية الجودة.

كما يلتزم المدير التنفيذي بتطبيق وتنفيذ السياسات والإجراءات دون تمييز وذلك لضمان الحيادية والنزاهة والحفاظ على السرية والشفافية على جميع المستويات. بتأمين الموارد اللازمة لتطوير أنشطة اعتماد جديدة حسب ما تقتضيه الحاجة والإمكانيات، ويتعهد بتوفير الموارد الضرورية لتغطية طلبات الاعتماد الجديدة، كما يلتزم المدير التنفيذي بمتابعة وتحقيق اهداف المركز وذلك بهدف تأسيس الثقة اللازمة تجاه جودة خدمات المركز.

كما يلتزم المدير التنفيذي باتخاذ جميع التدابير اللازمة للتأكد من كفاءة واستقلالية جميع المشاركين في تطبيق نظام الاعتماد بما في ذلك اختيار المقيمين من ذوي الخبرة والمتابعة لأنشطتهم وتطوير كفاءتهم ، ويتعهد بإنشاء برنامج تدريبي موجه لجميع منسوبي المركز بما فيهم المقيمين والخبراء وأعضاء اللجان، كما يلتزم بالتأكد من أن منسوبي المركز ملتزمين بتطبيق جميع السياسات وتحقيق الأهداف العامة وذلك بتنفيذها على جميع مستويات أنشطة المركز وخصوصاً سياسة الجودة، وتنفذ هذه السياسة من خلال نشرها عبر خطة عمل تنفيذية تتم مراجعتها وتطويرها دورياً، كما تشكل نتائج مراجعة الإدارة السنوية وتقارير التدقيق الداخلي والشكاوى وعدم المطابقة وأي معلومات أخرى القاعدة الأساسية للتأكد من مدى الوعي وفاعلية تطبيق نظام إدارة المركز، كما أن المركز مسئول عن جميع القرارات المتخذة في مجال الاعتماد.

**توقيع المدير التنفيذي**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

\* للإطلاع على سياسة الجودة الرجاء الرجوع لدليل الجودة للمركز السعودي للاعتماد بالصفحة 5.

**سياسة الحيادية**\*

المركز السعودي للاعتماد (SAAC) هو جهة الاعتماد الوطنية المعترف بها لتقديم خدمات اعتماد جهات تقويم المطابقة، وهو جهاز اعتماد حكومي مستقل عن جميع جهات تقويم المطابقة الحكومية ولا يرتبط المركز أي جهات أخرى، ويقدم المركز خدماته بطريقة تضمن الحفاظ على النزاهة والحيادية والسرية وبشكل غير ربحي.

وحيث أن الحيادية من الأركان الأساسية للاعتماد وذات أهمية بالغة في الحفاظ على الثقة التي يتوقعها أصحاب المصلحة من الاعتماد، وهي إحدى متطلبات المواصفة أيزو/ آي إي سي 17011: 2017 "متطلبات تقويم المطابقة لجهات الاعتماد التي تعتمد جهات تقويم المطابقة" والتي يلتزم المركز بالتقيد بها، وبالمحافظة عليها في جميع مستويات ومراحل أعماله من خلال حرصه على مشاركة ممثلين عن أصحاب المصلحة في لجانه الفنية والاستشارية.

يلتزم المركز السعودي للاعتماد بصياغة سياسات وإجراءات المركز بطريقة غير تمييزية أو متحيزة، وإتاحة خدمات المركز لكل طالبي الحصول على الاعتماد الذين يقعون ضمن حدود أنشطته ويستوفون معايير الاعتماد. ويلتزم بعدم التمييز بين جهات تقويم المطابقة على سبيل المثال لا الحصر (حجم جهة تقويم المطابقة أو العضوية بجمعية أو مجموعة ما أو عدد جهات التقويم التي تم اعتمادها... الخ)، ويلتزم بأنه في حال وجود سلوك احتيالي أو تزوير معلومات مثبت بالأدلة المؤكدة من قبل جهات تقويم المطابقة المتقدمة بطلب الحصول على الاعتماد فإن المركز يرفض تقديم الخدمات إلى هذه الجهات، كما يلتزم بعدم تقديم أي خدمات مساندة فنية أو تقديم استشارات لجهات تقويم المطابقة أو تقديم أي خدمات تقويم مطابقة يمكن أن تخل بمبادئ النزاهة والحيادية والحفاظ على السرية. كما يلتزم بألا يعرض أنشطته بشكل مرتبط بالاستشارة والا يقترح - قوليًّا أو ضمنيًّا - بما يوحي بأن الاعتماد سيكون أيسر أو أسهل أو أسرع أو أقل كلفة لو اسُتعين بشخص أو جهة استشارية معينة.

كذلك يلتزم المركز بأن يتأكد من أن جميع الأفراد (منسوبي المركز وأعضاء اللجان والمقيمين والخبراء) الذين يمكنهم التأثير في عملية الاعتماد يتصرفون بموضوعية، ومتجردين من أي ضغوط تجارية أو مالية أو أي ضغوط أخرى غير وجيهة قد تُعرض الحيادية للشبهة، واتخاذ كافة الوسائل الضرورية لضمان عدم وجود أي علاقة شخصية أو منافع متبادلة أو أية علاقة محتملة أو وضع تنافسي فيما بين أفراد المركز أو بين منظماتهم التي يعملون بها وبين جهة تقويم المطابقة المراد تقييمها من خلال التزامهم بالتصريح عن طبيعة أية علاقة تربطهم بالجهة أو أي تضارب محتمل في المصالح كلما نشأ، وفي حال وجود علاقة أو تضارب في المصالح لا يسمح للمعني بالأمر المشاركة في أي مرحلة من مراحل عملية الاعتماد.

يقيم المركز المخاطر المحتملة على الحيادية الناشئة عن أنشطته ويحدد الأطراف المعنية على نحو مستمر بما في ذلك أي تضارب ينشأ من علاقاته أو من علاقات أفراده بشكل مستمر لضمان حماية الحيادية، وذلك من خلال التدقيق الداخلي ومراجعة الإدارة وأخذ آراء أصحاب المصلحة، وعند تحديد أي خطر يطبق المركز التدابير المناسبة للتخلص منه أو التقليل من أثره، ويتم مراقبة هذه التدابير لضمان فعاليتها، ويلتزم المركز بأنه عندما يتم تحديد خطر غير مقبول على الحيادية ولا يمكن التخفيف من حدته إلى مستوى مقبول بألا يقدم الاعتماد حتى يتم إزالة الخطر.

**توقيع المدير التنفيذي**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

\*للإطلاع على سياسة الحيادية الرجاء الرجوع لدليل الجودة للمركز السعودي للاعتماد بالصفحة 6.